ان هذا الرقم اقرب الى الحقيقة ، خاصة اذا علمنا ان قائد المنطقة الجنوبية الزعيم اريك شارون (من حزب حيروت) اشرف على عملية التسييج بنفسه ، وكان بين الفينة والاخرى يأمر القائمين على عملية التسييج بقوله : « ضم هذه الهضبة ، والحقها بالخريطة التي استلمتها » .

وقد نجم عن ذلك ان تم تشريد كافة السكان الاصليين العرب من هذه المنطقة ، والذين يزيد عددهم حسب المصادر الاسرائيلية على ٦ آلاف نسمة . مما دفع بعض مشايخ القبائل الى عقد اجتماع لدراسة الموضوع وتقديم احتجاج الى احد موظفي الصليب الاحمر الدولي الذي نقل بدوره الاحتجاج الى اوساط اسرائيلية معارضة للاستيطان في رفح ، وبذلك انكشفت مخططات سلطات الاحتلال التي حاولت التستر عليها ، وتفجرت القضية عندما وقفت التنظيمات السياسية اليسارية في اسرائيل ضد الاعمال اللاانسانية التي ارتكبت اثناء عملية التسييج وضد العملية بحد ذاتها ، الامر الذي دفع الحكومة الاسرائيلية الى اجراء « تحقيق » لمعرفة ما اذا حدث هنالك « تجاوز » للقانون ، بقصد امتصاص نقمة الهيئات اليسارية الاسرائيلية. وبالفعل تشكلت « لجنة تحقيق » بأمر من قبل رئيس هيئة الاركان ، وبعد مدة خلصت الى انه وقعت هنالك « تجاوزات » مثل « هدم عشرات البيوت وتدمير الابار والحاق الضرر بالمزروعات » وقد قدم ثلاثة اشخاص — ضابطان كبيران ومدني — لمحاكمة تاديبية ، الا ان ذلك لم يخفف من اتساع النقمة ، فقد بادر اعضاء كيبوتسات مبام (الواقعة على امتداد الشريط مع القطاع) الى عقد مؤتمر في اوائل شهر آذار في مستوطنة « نيرعوز » ، شجب فيه المؤتمرون « سلب اراضي السكان المحليين واقتلاعهم منها » كما وعارضوا اقامة المستوطنات الدائمة في قطاع غزه وشمال سيناء ، الامر الذي أحدث فجوة بين حزب مبام المشترك في حكومة الائتلاف وبين بقية الاحزاب المشتركة في الحكومة . بعد مؤتمر « نيرعوز » اخذت المنظمات اليسارية في اسرائيل تعزز من حملتها على « الاعمال الكولونيالية » وتشبهها بشكل ضمني بالاعمال النازية ، واستجابت هذه المنظمات الى دعوة قدمها ٣٠ شخصا من رجال الفكر لعقد اجتماع احتجاج في ٧٢/٤/١ في مستوطنة « كيرم شالوم » الواقعة بالقرب من « سياج السلب والنهب » كما جاء على لسان احد قادة شبيبة المبام ، واشترك في الاجتماع مندوبون عن حزب مبام واليسار الاسرائيلي الجديد ومتسبين والحركة من اجل السلام والامن وهعولام هزيه ورابطة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل . وكان ابرز المتحدثين في الاجتماع الكاتب الاسرائيلي « عاموس كينان » الذي قال : « لقد جئنا للاحتجاج ضد السياسة الكولونيالية ، لاننا ندخل عصرا حديثا لاسرائيل الكولونيالية . ان الاستيطان لا يبعد السلام فقط بل يجعله أمرا مستحيلا . لقد قامت اسرائيل جديدة ، قبيحة ، تتشكل من الخليط الديني والعسكري والبرجوازي » (معاريف ٢/٤/ ٧٢) واضاف كينان ان الاعمال الكولونيالية في القطاع وغور الاردن تؤدي الى الحرب « وينبغي علينا ان نعلن الان باننا لن نقاتل في هذه الحرب ».

ومع ذلك فقد استمرت اسرائيل « الجديدة القبيحة التي تتشكل من خليط ديني وعسكري وبرجوازي » في سياستها الاستيطانية عند مداخل رفح وفقا لمخططها الرامي الى اقامة ٨ — ٩ مستوطنات جديدة بالاضافة الى المستوطنات القائمة عند مشارف رفح ، من اجل احاطة القطاع — تمهيدا لابتلاعه وهضمه — بالمستوطنات الاسرائيلية ، اهتداء بالتجارب الاستيطانية السابقة منها والحاضرة.ففي منطقة الجليل المربيترات السلطات الاسرائيلية ان خير طريقة لتهويده ، احاطته اولا بحاجز من المستوطنات اليهودية على امتداد الحدود مع لبنان ، ومن ثم البدء في اقامة مستوطنات في الداخل ، وكذلك الامر بالنسبة للضفة الغربية التي اصبحت الان محاطة من كافة الجهات بحلقة من المستوطنات الاسرائيلية .

وقد رافقت الاجراءات الاستيطانية تصريحات من قبل المسؤولين الاسرائيليين بأن قطاع غزة سيبقى جزءا من دولة اسرائيل منها تصريح الوزير يسرائيل جليلي في الكنيست : « لقد حددت الحكومة اكثر من مرة موقفها من ان قطاع غزة لن ينفصل بعد الان عن دولة اسرائيل... وبالنسبة لموقف اسرائيل ليس هناك اية علامة سؤال فيما يتعلق بمستقبل غزة ومشارف رفح » (دافار ٢٨/ ٧٢/٣) . وفي هذا الجو تحرك رئيس بلدية غزة رشاد الشوا وطالب الامم المتحدة بادارة القطاع « اننا نرفض رفضا قاطعا تصريحات الوزير يسرائيل جليلي التي تدعو الى عدم فصل القطاع عن اسرائيل . اننا نشعر من خلال هذه التصريحات